مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: مدى اتساق تقييمات المحاسبين القانونيين العراقيين لخطر التدقيق مع الإنموذج المعياري المتعارف عليه
اسم الكاتب: د. محمد هادي العدناني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3092
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٣ (٢٨) ٢٠٠٦
ص ص [١٣٣-١٥٠]

مدى اتساق تقييمات المحاسبين القانونيين العراقيين لخطر التدقيق مع الإنموذج المعياري المتعارف عليه

الدكتور محمد هادي العدناني
قسم المحاسبة – كلية الادارة والاقتصاد
جامعة السليمانية
Hadi9451@yahoo.com

المستخلص

تناول هذا البحث احد ىالقضايا الهامه في مجال ا لتدقيق، هي تلك المتعلقة بدرجة إلتزام المحاسبين القانونيين في العراق في تقييمهم لخطر التدقيق بمتطلبات إنموذج خطر التدقيق الوارد بمعايير التدقيق المتعارف عليها ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث – عن طريق الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة والمقابلات مع عينة محدودة من المحاسبين القانونيين – بطرح استمارة استقصاء تضمنت ٣١ عاملاً من عوامل الخطر المتعلقة بخصائص كل من:

١. ادارة المنشأة محل التدقيق.
٢. الصناعة التي تعمل فيها المنشأة محل التدقيق.
٣. المنشأة محل التدقيق.
٤. عملية التدقيق.
٥. مكتب المحاسب القانوني.

على عينة من المحاسبين القانونيين لإستقصاء الأثر النسبي لكل من عوامل الخطر تلك على تقييمهم لكل من المخاطر الحتمية Inescapable Risks و المخاطر الرقابية Control Risks .

وبإستخدام الاختبارات الإحصائية المتمثلة في اختبار كا ٢ وإختبار دلالة الفروقات بين المتوسطات المرتبطة ، تبين عدم إستقلالية تقييم المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية، وكذا الإعتماد على عوامل خطر مشتركة لتقييم كلا النوعيين معاً مما حدا بالباحث الى رفض فرضية البحث القائله {لاتوجد علاقة بين تقييمات المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية Inescapable Risks و المخاطر الرقابية Control Risks} وبذلك تمكن الباحث من استخلاص بعض النتائج التي تمخض البحث عنها وأهمها.

تمحور العوامل المرتبطة بخصائص عملية التدقيق على إهتمام خاص من قبل المحاسبين القانونيين في العراق بدليل إحتلالها المرتبة الاولى على عوامل الخطر كافة ذات التأثير المرتفع على المخاطر الرقابية بنسبة ١٠٠% وعلى المخاطر الحتمية بنسبة ٨٦%.

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٩/١٨_____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٢/١٣

The Consistency Range of the Iraqi Legal Accountants Evaluation for Auditory Risk A Normative Model

Mohammed H. Al-Adnani, PhD
University of Sulaimaniyya

ABSTRACT

The current research tackled one of the most essential issues in auditory that are related to the degree of commitment to the legal accountants in Iraq, within their evaluation to the auditory risks. The requirements of the auditory risks model are included in terms of the paradigms of known auditory standards. In order of achieve this target, the researcher made a distribution of questionnaire via literatures, interviews and references with a sample of legal accountants in general. In addition to distribute a list contains 31 risk factors, as follows:

1. Establishment administration, the place of auditory.
2. The field of industry that the establishment working in.
3. The establishment, the place of auditory.
4. The operation of auditory.
5. The office of legal accountant.

A sample of legal accountants has been subjected to the type of investigating the relative effect of each of risk factor on the inescapable risks and control risks. Statistical analysis has been followed (Ka and the difference indicator of the relative mediums). It is concluded that there is a sort of independence among the accountants for each inescapable and control risks, and the dependence on the cooperative factors to evaluate both factors. This lead to denouncement of this hypothesis by the researcher that is (there is no relationship between the legal accountants for each Inescapable Risks and Control Risks. Hence, the researcher concluded some results that should be taken into account. The related factors are interconnected with the properties of the auditory operations by a great interest of legal accountants in Iraq; on evidence, that it takes the cum laude among the high risk factors (%100) and inescapable risks (%86).

مشكلة البحث

من المعروف أن الهدف النهائي من عملية التدقيق هو إبداء المدقق الخارجي (المحاسب القانوني) لرأيه المهني الفني المحايد فيما يتعلق بعدالة وصدق القوائم المالية. إلا أنه – في سبيل تحقيق ذلك الهدف – قد يتعرض المحاسب القانوني لاحتمال الإخفاق في التوصيل الى الرأي المناسب نتيجة لوجود ما يسمى (بخطر التدقيق Audit Risk).ومن هنا فقد تدخلت المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق بإصدار معايير وإرشادات تلزم المحاسب القانوني بإعطاء تأيد معقول – وليس مطلقاً بعدالة وصدق القوائم المالية ، وهو ينطوي على شهادة المحاسب القانوني بأن تلك القوائم المالية قد أعدت طبقاً (لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها) وأنه قد أتبع في تدقيقها (معايير التدقيق المتعارف عليها).

وطبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها (على سبيل المثال (AICPA 1983, AICPA 1981, CICA 1980 فإنه عند شروع المحاسب القانوني في تخطيط ثم تنفيذ عملية تدقيق معينة ، يتعين عليه تقييم خطر التدقيق وفقاً لمتطلبات ((إنموذج

خطر التدقيق)) ولتحقيق هذا الهدف يتطلب نموذج خطر التدقيق من المحاسبين القانونيين تقييم كلاً من المخاطر الحتمية Inescapable Risks والمخاطر الرقابية Control Risks بوصفهم مستقلين، مع ضرورة الأخذ في الحسبان مكونات الخطر كافة الخاصة بكل منهما على حده.

ونظراً لأن نجاح المحاسب القانوني في تقييم كلا الخطرين - طبقاً لمتطلبات إنموذج خطر التدقيق – يؤدي بالطبع الى كفاءة و فاعلية عملية التدقيق /Jonstone.K.2000 /13 ، لذا تثور مشكلة البحث حول ما إذا كان تقييم خطر التدقيق في العراق يتسق ومتطلبات نموذج خطر التدقيق الواردة بمعايير التدقيق المتعارف عليها، وبتحديد أدق: هل يتم تقييم المحاسبين القانونيين في العراق لكل من المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة بإعتبارهما مستقلين عن بعضهما البعض؟ وهل يتم هذا التقييم باعتبار أن كلاً منهما يقوم على مكونات خطر خاصة به. أم باعتبار أن كليهما يقوم على عوامل خطر مشتركة؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث -بصفة اساسية – إلى التعرف على درجة إلتزام المحاسبين القانونيين بالعراق، في تقييمهم للمخاطر الحتمية والرقابية، بمتطلبات إنموذج خطر التدقيق الوارد في معايير التدقيق المتعارف عليها .

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من المنطلق الآتي:

١. الدفاع الشائع للمحاسب القانوني تجاه دعوى القانونية المرفوعة ضده بأنه قد ألتزم في تخطيطة وتنفيذه لعملية التدقيق بمعايير وإرشادات التدقيق المتعارف عليها.
٢. تضاعف مسؤوليات المحاسب القانوني تجاه الأطراف العديدة ذات الصلة، في ظل بيئة العولمة التي ازداد فيها خطر الأعمال سواء بالنسبة للمحاسب القانوني Auditor s Business Risk أو بالنسبة لعميلهُ Clients Business Risk .
٣. صدور نشرة معايير التدقيق رقم ٨٢ (AICPA 1977) التي حملت المحاسب القانوني صرامة مسؤولية إكتشاف الغش في القوائم المالية.

خطة البحث

لتحقيق هدف البحث تم تبويبهُ إلى الأقسام الآتية:

القسم الأول: الدراسات السابقة، وفيه قدم عرض تحليلي لمجموعة من الدراسات السابقة في موضوع البحث.

القسم الثاني:نهجية البحث وفيه يتم أشتقا ق فروض البحث ، ثم استعراض مجتمع الدراسة ووسائل جمع البيانات.

القسم الثالث: تحليل البيانات و تفسيرها، وفيه يتم استعراض سلسلة الاختبارات الاحصائية التي قام بها الباحث ، والنتائج التي تمخضت عنها.ثم تحليل النتائج وأختبار الفروض .

القسم الأول
الدراسات السابقة

يعد (خطر التدقيق) من ضمن القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً على صعيد الفكر المحاسبي، بدليل إصدار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين لأربعة نماذج متتالية لخطر التدقيق خلال عقد من الزمان أمتد من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٣، كان آخرها النموذج الوارد بنشرة معايير التدقيق رقم ٤٧ لعام ١٩٨٣ (AICPA 1983) والذي وفر للمحاسبين القانونيين إرشاداً مهنياً لتقييم خطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية.

في ذلك النموذج، تم التعامل مع مكونين من مكونات خطر التدقيق هما : المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية باعتبارهما مستقلين إلا أن ذلك مثار جدل بين الباحثين، لشك البعض في قدرة المحاسبين القانونيين على تتبع وقياس المخاطر الحتمية والرقابية كلاً منهما على حدة ، وبرزت في هذا المجال دراسة (Cushing and Loeb beck, 1983) التي أثبتت وجود اعتماد متبادل يتم بصورة أو بأخرى بين المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية تم تجاهله من قبل الإنموذج، كما أشارت دراسة (Kinney 1989) ودراسة (Kreuzledtand and Wall 1990.e) إلى أن الكثير من عوامل الخطر الواردة بنشرة معايير التدقيق رقم ٤٧، ذات الأثر على تقييم المخاطر الحتمية هي ذاتها العوامل المؤثرة في تقييم المخاطر الرقابية. وعلى النقيض من ذلك، أشارت دراسة (John stone 2000) إلى أنه من الأهمية بمكان تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية بصوره مستقلة عن تقييمهم للمخاطر الرقابية نظراً للتأثير الجوهري للتقييم غير المستقل على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وللتدليل على ذلك أشارت الدراسة إلى أنه في حالة إعطاء المحاسب القانوني تقييماً منخفضاً لكلا النوعين من المخاطر –بافتراض بناء التقييم لكليهما على نفس عوامل الخطر نفسها – يترتب على ذلك خفض كمية أدلة الإثبات المتعين جمعها مرتين لعوامل الخطر نفسها سيؤثر بالطبع على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

تعد الدراسات السابقة التي تناولت بالتحديد قضية أتساق أحكام المحاسبين القانونيين مع نموذج خطر التدقيق محدود ة الى حد ما كما أنها تعاملت مع القضية من زاوايا مختلفة ففي دراسة (Beritz.*et.al.*1987) تم استخدام نماذج خطر التدقيق المختلفة للتعرف على مدى إلتزام المحاسبين القانونيين في تقييمهم لخطر التدقيق

بمتطلبات تلك النماذج ،وقد أسفرت الدراسة عن نتيجة مؤداها عدم أتساق أحكام المحاسبين القانونيين في تقييمهم لخطر التدقيق مع المتطلبات الخاصة بالنماذج المختلفة لخطر التدقيق والتى تضمنت إنموذج خطر التدقيق الكندي الصادر عن المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٨٠، وإنموذج خطر التدقيق الأمريكي للمحاسبين القانونيين ضمن نشرتي معايير التدقيق رقم ٣٩ لعام ١٩٨١ و رقم ٤٧ لعام ١٩٨٣، ويستعين الباحث بنتيجة هذه الدراسة في دعم النتائج التي يسفر عنها البحث الحالي.

أما دراسة (Waller 1993) فقد تناولت قضايا عديدة من بينها درجة وجود إرتباط إحصائي بين تقييم المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية. وأثر ذلك الإرتباط على إتساق احكامهم مع إنموذج خطر التدقيق ، وتمت الدراسة من خلال تحليل بيانات مستخلصة من أوراق العمل الخاصة بمدققي مكتب KPMG، اذتقضي سياسة المكتب بقيام المحاسبين القانونيين – عند التخطيط للتدقيق - بتقييم وتوثيق المخاطر الحتمية والرقابية المرتبطة بتأكيدات الإدارة الاتية: الوجود والحدوث، الحقوق والإلتزامات، الإكتمال،القياس والتقييم ، والعرض والافصاح.

وقد تمت الدراسة على مستوى ثلاثة حسابات هي المدينون ، الدائنون والمخزون تضمنتها ٢١٥ عملية تدقيق.وقد تمخضت الدراسة عن نتيجة مؤداها عدم وجود علاقة ارتباط بين تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية. وفضلاً عن تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الرقابية عند حدها الأقصى ، وقد فسر Waller ذلك بالميل التلقائي للمحاسبين القانونيين نحو تقييم المخاطر الرقابية عند حدها الاقصى بهدف تأمين أحكامهم الصادرة بشأن مأمونية او عدم مأمونية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل التدقيق . بدليل أن نسبة التقييمات المرتفعة لمخاطر الرقابية بلغت 81.3 % نتيجة لذلك لم يرفض Waller الفرض القائل باستقلالية تقييم المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية.

يؤخذ على الدراسة السابقة أقتصار عينة البحث على ثلاثة حسابات فقط وعلى مدققين يعملون فى مكتب واحد وقد تقوم سياسته على التحيز للتقييم المرتفع لخطر الرقابة، الا انه وعلى الرغم من ذلك سيتم الاستعانة بما اسفرت عنه من نتائج في دعم ما يتوصل إليه الباحث الحالي من نتائج مع الأخذ في الإعتبار القيود السابق الاشارة إليها.

وفي دراسة (Spires and Yardley,1993) تم توسيع نطاق البحث ليتناول – فضلاً عن قضية استقلالية تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية - فحص ما اذا كان تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية يأخذ في اعتباره تأثير بعض عوامل الخطر المتمثلة تحديداً في طبيعة البند محل التدقيق ، وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل التدقيق ، وذلك بفرض اختبار أهمية تبني المحاسبين القانونيين لمدخل التقييم التحليلي للخطر Decomposed Risk

Assessments الذي يقوم عليه أسلوب التقييم الفردي المباشر لعوامل الخطر الخاصة ، المرتبطة بأي مستوى من مستويات عملية التدقيق . وقد اعتمدت تلك الدراسة على استقصاء آراء العاملين بتسعة عشر مكتب تدقيق والمحاسبة القانونية فيما يتعلق بتقييم كل منهم للمخاطر الحتمية والرقابية لخمس عمليات تدقيق منفصلة . وقد أثبتت الدراسة أن تقييم كلا النوعين من المخاطر يتم بصورة غير مستقلة ، كما أن التقييم لم يأخذ في اعتباره أثر عوامل الخطر المرتبطة بطبيعة الصناعية التي تنتمي إليها المنشأة تحت التدقيق.

وقد قدمت تلك الدراسة دعماً للبحث الحالي ، تمثل في تبنيه لمدخل التقييم التحليلي للخطر، وإدخال طبيعة البند محل التدقيق ، وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل التدقيق ضمن قائمة عوامل الخطر التي تم طرحها على عينة البحث لأستقصاء أثرها على تقييم المخاطر الحتمية والرقابية.

تناولت بعض الدراسات الجوانب السلوكية لتقييم خطر التدقيق ومنها دراسة (Houston *et.al* 1999) التي اعتمدت على توصيف لحالة افتراضية تشمل مجموعة من العوامل الخطر المحددة سلفاً .تم عرضها ضمن قائمة استقصاء طرحت على عينة من المحاسبين القانونيين بهدف استبيان درجة انعكاس وتأثير طبيعة عوامل الخطر المحددة سلفاً على تقييم هؤلاء المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية ووقد أظهرت النتائج أن تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية يتأثر بصورة جوهرية بطبيعة العوامل المحددة مسبقاً وكما أظهرت أيضاً مدى صعوبة مهمة توصيف عوامل الخطر حيث يتعين على المحاسب القانوني اشتقاق حقائق مجردة Specified Facts من قاعدة معارف واسعة تضم بيانات عن خصائص منشأة العميل، وخصائص الصناعة التي تنتمي إليها.

وقد دعمت هذه الدراسة البحث الحالي بادراج عوامل الخطر المرتبطة بخصائص المنشأة محل التدقيق ضمن قائمة عوامل الخطر المطروحة على المحاسبين القانونيين،وكذا بتنويع عوامل الخطر المحددة لضمان التقليل بقدر الإمكان من الإثار السلوكية على تقييمات المحاسبين القانونيين للخطر.

وفي هذا السياق أثبتت دراسة (Bedard and Graham, 2002) التي تمت على عينة من المحاسبين القانونيين العاملين ضمن مكاتب المحاسبة القانونية الخمس الكبرى في الولايات المتحدة (USA)،وجود علاقة ارتباط - موجب و قوي – بين العوامل الخطر المرتبطة بخصائص كل من منشأة العميل ، ادارة منشأة العميل والصناعة التي تعمل فيها منشأة العميل ، وبين تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية عند التخطيط للتدقيق .كما أثبتت الدراسة نفسها، أن تحديد عوامل الخطر يعد عنصراً ذا تأثير جوهري على أحكام المحاسبين القانونيين الخاصة بخطة الإختبارات الأساسية للتدقيق.

وقد دعمت تلك الدراسة البحث الحالي ، بأدخال عوامل الخطر المرتبطة بخصائص إدارة منشأة العميل ضمن قائمة عوامل الخطر المطروحة على

المحاسبين القانونيين لإستقصاء آرائهم في درجة تـأثيرها علـى تقيـيمهم للمخـاطر الحتمية والرقابية.

وحول نوعية عوامل الخطر التي يركز عليها المحاسبون القانونيون ، بحيـث يكون تأثيرها أهمية بالغة عند تقييمهم للمخاطر الحتمية والرقابيـة. تبـرز دراسـة (Bedard and Graham, 1994) التى اثبتت ان تركيز المحاسبين القانونيين يتجه أكثر نحو عوامل مرتبطة بمعلومات سلبية Negative Information من تلك المرتبطـة بمعلومات ايجابية، وقد تم تبرير ذلك السلوك بأن الأولى تتعلق باحتمـالات حـدوث اخطاء جوهرية في القوائم المالية ، وكذا باحتمالات تحمـل المحاسـبين القـانونيين خسائر من جراء عملية التدقيق ،كما في حالة تعرضهم لرفع دعاوي قانونية علـى سبيل المثال، وأن ما قدمته هذه الدراسة للبحث الحالي يتمثل فـي اختيـار عوامـل الخطر مرتبطة بخصائص سلبية وليست ايجابية لتضمينها قائمـة عوامـل الخطـر المطروحة على المحاسبين القانونيين لإستقصاء آرائهم بشأن تأثيرها على تقيـيمهم للمخاطر الحتمية والرقابية.

ومن تحليل نتائج الدراسات السابقة يمكن الخروج بالملاحظات الاتية:

١. إن القاسم المشترك في الدراسات السابقة هو خطر التدقيق بمكوناته من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية ، وعوامل الخطرذات الأثر في تقييم كليهمـا ، وهـي قضايا تتضمنها معايير التدقيق المتعارف عليها والتي تعددت الدراسـات التـي تناولتها من زواياها المختلفة على الصعيد العـام و الا أنهـا - علـى الـصعيد الخاص - لم تنل الاهتمام الكافي من الباحثين في العالم العربـي وبـالأخص فـي العراق، اذ أقتصرت غالبية الدراسات على التحليل النظري والإستنتاج المنطقي منها على سبيل المثال (مهنا، ١٩٩٢) وهي دراسة تحليليه لنموذج خطر التدقيق الوارد بنشرة معايير التدقيق رقم ٤٧ بغية تحديد أوجه القصور كافة التي تحـد قابليته للتطبيق العملي مع اقترح ملامح إنموذج أكثر شمولاً يسهم في دفع عملية التطوير نحو وضع نموذج أفضل لخطر التدقيق . ودراسة (مـصطفى، ١٩٩٧) التي أستهدفت تقديم إطار فكري لقياس ورقابة خطر التدقيق في ممارسة مهنـة التدقيق وتحليل مشاكل تقدير مكونات الخطر ، وايضاح دور الحكـم الشخـصي للمحاسب القانوني في القياس الكمي لمكونات خطر التدقيق.
٢. على الرغم من التباين الظاهر في النتائج من دراسة لأخرى نتيجة الأختلاف في كيفية تصميم الدراسة والاختبارات الاحصائية المستخدمة الا أن الـسمة الغالبـة هي وجود اتفاق حول ضرورة تقييم المحاسبين القـانونيين للمخـاطر الحتميـة والرقابية بشكل يجعل احكامهم متسقة مع إنمـوذج خطـر التـدقيق ومعـايير وإرشادات التدقيق المتعارف عليها وهو ما يحاول البحث الحالي استقصاء مدى تطبيقه في البيئة العراقية.

٣. وفرت الدراسات السابقة اساساً جيداً يعتمد عليه الباحث في دعم منهجية البحث الحالي، اذ دعمت دراسات (Waller,1993) و (Spires and Yardley ,1993) فكرة طرح قائمة استقصاء على مجموعة من المحاسبين القانونيين في العراق تحوي مجموعة من العوامل الخطر الخاصة بغية التعرف على تأثير كل منها على تقييم المستقصى منهم للمخاطر الحتمية والرقابية ، ودرجة أتساق ذلك ومعايير التدقيق المتعارف غليه.

٤. كما دعمت دراسات كل من (Houston *,et.al* 1999) و (Bedard and Graham,2000) و (Spires and Yardley , 1997) اتجاه البحث الحالي لطرح قائمة افتراضية شاملة لعوامل الخطر الخمسة بخصائص كل من : المنشأة محل التدقيق، إدارة المنشأة محل التدقيق، مكتب التدقيق والمحاسبة القانونية . دون الاقتصار على بعض منها فقط ، وهو ما يعني ضمنياً تبني مدخل التقييم التحليلي للخطر.

٥. كذلك جعل الباحث من دراسة (Bedard and Graham,1994) أساساً أرتكز عليه في طرح عوامل الخطر السابقة بحيث تكون مرتبطة بخصائص سلبية وليست ايجابية وهو ما يتماشى والاثار السلوكية الناتجة عن تعامل المحاسبين القانونيين مع خطر التدقيق وخطر الاعمال.

٦. تصلح النتائج التي تمخضت عن بعض من تلك الدراسات مثل دراسة (Beri. Tz ,al 1987) و دراسة (Spires and Yardley, 1993) كأساس لدعم النتائج التي يتوصل إليها البحث الحالي شريطة مراعاة الحدود الخاصة بكل من تلك الدراسات.

القسم الثاني
منهجية البحث

أولاً - أشتقاق فرضية البحث

نظراً لأن إلتزام المحاسبين القانونيين في آداء عملهم المهني طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليهايتوقع معه اتجاههم نحو تقييم كل من المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة باعتبارهما مستقلين، مما يترتب عليه تقييم لمكونات الخطر الخاصة بكل منهما على حدة، حسبما ورد في إنموذج خطر التدقيق، لذا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي :

((لاتوجد علاقة بين تقييمات المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية))

ثانياً - اسلوب البحث

فيما يأتي عرض الاسلوب المستخدم في البحث :

أ. البيانات المطلوبة

تم تحديد البيانات المطلوبة بتصنيفها على مجموعتين :

- **البيانات الثانوية:** وهي تلك الممثلة في البحوث و الدراسات السابقة التي تم استعراضها أو الاستعانة بها، والتي شكلت في حد ذاتها الإطار النظري للبحث ، وكذا الاساس الذي تم الاعتماد عليه في تقسيم قائمة الاستقصاء .
- **البيانات الاولية** : وهي تلك الممثلة في تقييمات الـ محاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية في ضوء توافر مجموعة من عوامل الخطر - المحددة سلفاً - ذات الاثر النسبي على تلك التقييمات.

وفيما يأتي عرض لخمس مجموعات من عوامل الخطر ذات الاثر النسبي على تقييم المحاسبين القانونيين للمخاطر الحتمية والرقابية ، التي تم اشتقاقها من الدراسات السابقة وكذا من مقابلات الباحث مع عينة محدودة من المحاسبين القانونيين، وقد روعي فيها تنوعها وشمولها ، فضلاً عن على الخصائص السلبية دون الايجابية.

١. عوامل خطر مرتبطة بخصائص إدارة المنشأة محل التدقيق

- مركزية اتخاذ القرارات
- المماطلة في تقديم تفسيرات واضحة للمحاسبين القانونيين ، أو عدم الاستجابة نهائياً.
- ارتفاع معدل دوران العمالة في مواقع رئيسة، ولاسيما المحاسبين.
- تعقد الهيكل التنظيمي مقارنة بحجم المنشأة.
- التركيز على تحقيق مكاسب ذاتية للإدارة من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف التي تحقق ذلك .
- القصور في نظرة الإدارة لأهمية الرقابة ، بدليل عدم فاعلية الرقابة على الأنشطة (كما هو الحال في زيادة نسبة المردودات ، على طول وتكرار فترات التوقف والأعمال، نقص المستندات المؤيدة ... الخ)
- وجود ضغوط على المحاسب القانوني لإنجاز عملية بعينة.
- دعاوي قضائية هامة مرفوعة على الإدارة من قبل المساهمين أو غيرهم.
- التطبيق غير الموضوعي للمبادئ المحاسبية بشكل يؤثر على نتائج أعمال المنشأة.
- تشكوك حول موثوقية التقديرات المحاسبية نتيجة عدم تأهيل أو نقص خبرة القائمين بوضع تلك التقديرات.
- عدم فاعلية السياسات والإجراءات الإدارية لتأمين البيانات والأصول.

٢. عوامل خطر مرتبطة بخصائص الصناعة التي تعمل فيها المنشأة محل التدقيق

- عدم تناسب ربحية المنشأة بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها.
- ارتفاع درجة حساسية نتائج النشاط للظروف الإقتصادية المحيطة.

- ارتفاع معدل التطور التكنولوجي في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.
وجود شكوك جوهريه حول قدرة المنشأة على الاستمرار في ضوء الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالصناعة التي تنتمي اليها.

٣. عوامل مرتبطة بخصائص المنشأة محل التدقيق

- كبر حجم أعمال المنشأة .
- تعقيد الشكل القانوني للمنشأة .
- حداثة وجود المنشأة في السوق.
- سوء الحالة العامة للمنشأة وظروف التشغيل فيها (مثل حدوث خسائر مستمرة، أو مواجهة مشاكل السيولة.... الخ).
- ضعف النظام المحاسبي المستخدم (من حيث الطرق و السجلات المستخدمة في المحاسبة والأفصاح).
- ضعف البيئة الرقابية للمنشأة (من حيث السياسات والاجراءات الرقابية المستخدمة).

٤. عوامل خطر مرتبطة بخصائص عملية التدقيق

- وجود العديد من المعالجات المحاسبية المعقدة أو الشائكة.
- وجود صعوبات في تدقيق أرصدة أو عمليات.
- وجود عمليات غير عادية في نهاية الفترة المالية.
- كبر حجم الاخطاء المكتشفة خلال تدقيق الفترة المالية السابقة .
- انخفاض درجة الخبرة بالعميل (كأن يكون العميل جديداً بدون تأريخ تدقيق سابق أو لا تتوافر معلومات كافية عنه لدى المدقق السابق).
- طبيعة الرصيد أو العملية، وحجم البند الذي يتضمن أي منها.
- زيادة درجة تدخل التقدير الشخصي في قياس إجمالي الرصيد أو العملية

٥. عوامل خطر مرتبطة بخصائص مكتب التدقيق والمحاسبة القانونية

- حجم مكتب التدقيق والمحاسبة القانونية.
عدم توافر الخبرات والكفاءات في مكتب التدقيق والمحاسبة القانونية على المستويات كافة.
- السياسة العامة لمكتب التدقيق والمحاسبة القانونية.

ب. وسيلة جمع البيانات الاولية

تمثلت وسيلة جمع البيانات الأولية في استمارة الاستقصاء التى تم تصميمها بهدف توزيعها على مكاتب المحاسبين القانونيين في العراق ، وقد تضمنت سؤالاً وحيداً للمستقصى منهم حول بيان أثر كل عامل من عوامل الخطر – المطروحة بالاستمارة على تقييمهم لكل من المخاطر الحتمية والرقابية ، وذلك باستخدام

اسلوب الأوزان المدرجة للخطر النسبي التي يوليها المستقصى منهم لكل عامل من تلك العوامل التي تتراوح بين ٣،١ على النحو الاتي:

٣. اذا كان عامل الخطر ذا تأثير مرتفع على تقييم المخاطر الحتمية أو الرقابية.
٢. إذا كان عامل الخطر ذا تأثير متوسط على تقييم المخاطر الحتمية أو الرقابية.
١. اذا كان عامل الخطر ذا تأثير منخفض على تقييم المخاطر الحتمية أو الرقابية.

وقد صاحب استمارة الاستقصاء توضيح اً من الباحث لفكرة الدراسة والهدف منها وحث المستقصى منهم على استيفاء استمارة الاستقصاء مع تأكيد أن البيانات المعطاة لن تستخدم لغير البحث العلمي فقط، وقد تم أختبار الاستمارة قبل البدء في توزيعها على مجتمع البحث اختباراً مسبقاً Pre Test عن طريق توزيعها على عدد محدود من المستقصى منهم بهدف التحقق من تفهمهم لفكرة الاستقصاء و زمن استيفائه، وقد ترتب على ذلك الأختبار القيام بإدخال تعديلات طفيفة على الاستقصاء تركزت في اعادة التبويب و الترتيب لبعض عوامل الخطر.

ت. مجتمع البحث وعينته

ينحصر المجتمع الأصلي للدراسة في مجموعة المحاسبين القانونيين المشتغلين بالمهنة داخل العراق ،وقد تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من ٤٣ فرداً روعي فيها مشاركة فئات من المستويات الإدارية في مكاتب المحاسبين القانونيين بشرط توافر حد ادنى من مستويات الخبرة يبلغ عشر سنوات .

ويوضح الجدول ١ الي عدد استمارات الاستقصاء المرسلة والمستلمة، وتلك التي أجري عليها التحليل:

الجدول ١
عينة الدراسة

عدد الاستمارات المرسلة		عدد الاستمارات المستلمة		عدد الاستمارات التي تم عليها التحليل	
العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
٤٣	%١٠٠	٣٣	%٧٧	٣٢	%٧٤

ويلاحظ من الجدول ان عدد الاستمارات التي تم استلامها من المستقصى منهم قد بلغت ٣٣ استمارة تم استبعاد واحده منها لعدم الصلاحية بعد المراجعة المكتبية، ليصبح صافي مفردات العينة التي تم إجراء التحليل عليها ٣٢ استمارة.

ويوضح الجدول ٢ توصيفاً لبعض الخصائص الديمو جرافية لصافي افراد العينة التي تم جمع البيانات منها.

الجدول ٢
توصيف عينة الدراسة

الخصائص الديموجرافية للعينة	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي / المهني		
محاسب قانوني FCA/FCCA/CPA	٣	%٩
دكتوراه	٤	%١٣
ماجستير	٥	%١٦
بكلوريوس	١٢	%٣٨
دبلوم رقابة	٦	%١٨
اخرى	٢	%٦
المجموع	٣٢	%١٠٠
الأعمار		
من ٣٠ – ٤٠ سنه	٨	%٢٥
٤٠ – ٥٠ سنه	١١	%٣٤
أكبر من ٥٠ سنه	١٣	%٤١
المجموع	٣٢	%١٠٠
الوظيفه الحالية		
صاحب المكتب	١٢	%٣٨
شريك في المكتب	٨	%٢٥
مدير المكتب	١٠	%٣١
مدقق	٢	%٦
المجموع	٣٢	%١٠٠

القسم الثالث
تحليل البيانات و تفسيرها

لتحقيق هدف هذا البحث تم استخدام نوعين من الاختبارات الاحصائية هما (ابو حطب واخرون، ١٩٩١) (Clark 1974)

١. أختبار كا^2 The Chi –Squared Distribution وذلك لتحديد ما اذا كان تقييم المحاسبين القانونيين في العراق لكل من المخاطر الحتمية و المخاطر الرقابية يتم بصورة مستقلة أم لا .

٢أختبار دلالة الفروقات بين المتوسطات المرتبطة Significant Differences Between Correlated Means ، وذلك للتعرف على درجة الخطر النسبي التي يوليها المحاسبين القانونيين في العراق لعوامل الخطر المؤثرة على تقييم كل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية.

وفيما يأي استعراض موجز لنتائج تلك الاختبارات:

أختبار كا^2

تم حساب قيمة كا ^{2} للتوزيعات التكرارية المشتركة والحدية لتقييم المحاسبون القانونيين في العراق لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية من خلال استخدامهم لأوزان الخطر النسبي لمكونات الخطر لكلا النوعين من المخاطر فيما يلي جدول يوضح التوزيعات التكرارية لتقييم المخاطر والذي تم حساب قيمة كا ^{2} على اساسه

الجدول ٣
التوزيعات التكرارية المشتركة و الحدية لتقييمات المخاطر الحتمية و الرقابية

بيـــــان	مخاطر رقابية مرتفعة	مخاطر رقابية متوسطة	مخاطر رقابية منخفضة	اجمالي
مخاطر حتمية مرتفعة	384	32	32	448
مخاطر حتمية متوسطة	224	96	32	352
مخاطر حتمية منخفضة	96	صفر	96	192
اجمالي	704	128	160	992

يلاحظ ان قيم الخلايا الواقعة داخل المصفوفة تعبر عن أوزان الخطر النسبي المعطاة من قبل عينة الدراسة ٣٢ محاسباً قانونياً لعدد ٣١عامل من مكونات الخطر المؤثر على تقييم كل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية.

يستخلص من الجدول ان التوزيع الحدي لتقييمات المخاطر الحتمية يعد متماثلاً نسبياً، اذ بلغت نسبة المخاطر الحتمية المرتفعة ٤٥% و المتوسطة ٣٥% و المنخفضة ٢٠% على الترتيب بعكس الحال بالنسبة لتقييمات مخاطر الرقابية الذي يعد معظمهما مرتفعاً، اذ بلغت نسبة المخاطر الرقابية المرتفعة ٧١% والمتوسطة ٣١% المنخفضة ١٦%، كما يستخلص من الجدول أيضاً أن الخلايا الواقعة حول القطر الرئيس تكون تكرار اتها أكبر من تلك الواقعة خارج القطر ، مما يعطي دلالة لعدم استقلال تقييمات المحاسبين القانونيين في العراق للمخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية.

وقد تم تأكيد هذه النتيجة من خلال حساب قيمة كا ^{2} التي بلغت ٢٩٣ عند مستوى معنوية صفر . وهو ما يفسر أن تقييمات المحاسبين القانونيين في العراق لكل من المخاطر الحتمية و مخاطر الرقابية ليست مستقلة ، وهو ما يدعو الباحث إلى رفض فرض البحث.

أختبار دلالة الفروقات بين المتوسطات المرتبطة

طبقاً لهذا الاختبار أمكن تصنيف عوامل الخطر (٣١ عامل) الى نوعين من حيث درجة تأثيرها على تقييم المحاسبين القانونيين في العراق لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابيةوذلك من واقع استقصاء أراء عينة الدراسة في الوزن لخطر كل عامل وهو ما يعرضه الباحث على النحو الاتي:

أعوامل خطر ذ ات تأثير مشترك على كل من المخاطر الحتمية والرقابية ، اذ لا توجد فروقات معنوية عند مستوى ثقة ٩٥% بين الأوزان النسبية للخطر المخصصة من قبل عينة البحث لتأثير تلك العوامل على كلا النوعين من المخاطر، وفيما يأتي استعراض لتلك العوامل :

الجدول ٤

عوامل الخطر ذات التأثير على تقييم كل من المخاطر الحتمية والرقابية

م	عوامل الخطر	الأوزان النسبية للخطر					
		المخاطر الحتمية			المخاطر الرقابية		
		مرتفع 3	متوسط 2	منخفض 1	مرتفع 3	متوسط 2	منخفض 1
١	القصور في نظرة الادارة لأهميةالرقابية	/			/		
٢	زيادة درجة تدخل التقدير الشخصي في قياس اجمالي الرصيد أو العملية	/			/		
٣	ضعف البيئة الرقابية للمنشأة	/			/		
٤	التركيز على تحقيق مكاسب ذاتية للإدارة	/			/		
٥	مركزية اتخاذ القرارات						
٦	المماطله في تقييم تفسيرات واضحة للمحاسبين القانونيين أو عدم الاستجابة لتلك التفسيرات	/	/		/	/	
٧	تعقد الهيكل التنظيمي مقارنة بحجم المنشأة		/	/		/	/
٨	وجود ضغوط على المحاسب القانوني لإنجاز عملية بعينةا						
٩	وجود عمليات غير عاديه في نهاية الفترة الماليه	/			/		
١٠	أكبر حجم الأخطاء المكتشفة خلال تدقيق الفترة الماليه السابقة	/			/		
١١	طبيعة الرصيد أو العملية وحجم البنود التي يتضمنها أي منهما	/			/		
١٢	وجود العديد من المعالجات المحاسبية المعقده	/		/	/		/
١٣	وجود صعوبات في تدقيق أرصدة أو عمليات	/			/		
١٤	عدم توافر الخبرات و الكفاءات في مكتب التدقيق	/		/	/		/
١٥	ضعف النظام المحاسبي المستخدم بالمنشأة		/			/	
١٦	كبر حجم أعمال المنشأة	/			/		
١٧	السياسة العامة لمكتب التدقيق						
١٨	ارتفاع درجة حساسية نتائج النشاط لظروف اقتصادية المحيطة						

عوامل خطر ذات تأثير متباين على كل من المخــــاطر الحتميــة والمخـــاطر الرقابية

اذ توجد فروقات معنوية بدرجة ثقـــة ٩٥% بـــين الأوزان النـــسبية للخطـــر المخصصة من قبل عينة البحث لتأثير تلك العوامل على كلا النوعين من المخاطر.

الجدول ٥

عوامل الخطر ذات التأثير المتباين على تقييم المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية

م	عوامل الخطر	الوزان النسبية للخطر						قيمة T المحسوبة
		المخاطر الحتمية			المخاطر الرقابية			
		مرتفع ٣	متوسط ٢	منخفض ١	مرتفع ٣	متوسط ٢	منخفض 1	
١	عدم تناسب ربحية المنشأة بالنـسبة الصناعة التي تنتمي اليها			/	/			٢٤,٩١٣
٢	دعاوي قضائيةعامه مرفوعه علـى الإدارة من قبل المساهمين أو غيرهم	/					/	٢٤,٩١٣
٣	إرتفاع معدل دوران العمالـة فـي المواقع الرئيسة ولاسيما المحاسبين			/	/			١٨,١٣٦
٤	إرتفاع معدل التطور التكنولوجي في الصناعة التي تنتمي المنشأة إليها	/				/		١٥,٧٤٨
٥	حداثة وجود المنشأة في السوق		/		/			
٦	إنخفاض درجة الخبرة بالمنشأة		/		/			
٧	التطبيق غير الموضوعي للمبـادئ المحاسبية بشكل يؤثر علـى نتيجـة الأعمال		/		/			١٥,٠٩٤ ١١,٦٩٣ ١١,٥٩٣
٨	تـوافر شـكوك حـول موثوقيـة التقديرات المحاسبية		/		/			
٩	عدم فاعلية السياسات والإجـراءات الإدراية لتأمين البيانات والاصول		/		/			١٠,٥٢١
١٠	حجم مكتب المحاسب القانوني			/	/			٩,٦٤٤
١١	تعقيد الشكل القانوني للمنشأة		/		/			
١٢	سوء الحالة العامه للمنشأة وظروف التشغيل فيها		/		/			٩,٢٦٩
١٣	وجود شكوك جوهرية حول قـدرة المنشأة على الاستمرار فـي ظـل الظـروف الداخليـه و الخارجيـه المحيطة		/				/	٨,٣٠١ ٧,٧٦٠ ٧,٥٤٥

يستخلص من التحل يل السابق، أن نسبة التقييمات المشتركة لكل من المخـــاطر الحتمية والمخاطر الرقابية قد بلغت ٨٥% (١٨ عاملاًمن عوامل الخطر) في مقابل ٤٢% تقييمات متباينة لكلا النوعين من المخاطر ١٣ عامل وهو ما يعطـي دلالـه على اتجاه المحاسبين القانونيين في العراق نحو الإعتماد على عوامل خطر مشتركة لتقييم كلا النوعين من المخاطر وهو ما يدعو أيضاً إلى تأكيـد رفـض فرضـية

البحث القائل (لا توجد علاقة بين تقييمات المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية).

الخلاصة والنتائج

تناول هذا البحث أحد القضايا الهامة في مجال التدقيق ، هي تلك المتعلقة بدرجة إلتزام المحاسبين القانونيين بالعراق في تقييمهم لخطر التدقيق بمتطلبات إنموذج خطر التدقيق الوارد بمعايير التدقيق المتعارف عليها ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث –عن طريق الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة والمقابلات مع عينة محدودة من المحاسبين القانونيين – بطرح استمارة استقصاء تتضمن ٣١ عاملاً من عوامل الخطر المتعلقة بخصائص كل من:

إدارة المنشأة محل التدقيق ، الصناعة التي تعمل فيها المنشأة محل التدقيق ، المنشأة محل التدقيق ، عملية التدقيق، ومكتب المحاسب القانوني على عينة من المحاسبين القانونيين لاستقصاء الأثر النسبي لكل عامل من عوامل الخطر تلك على تقييمهم لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية.

وبإستخدام الاختبارات الاحصائية المتمثلة في أختبار كا ^{2} واختبار دلالة الفروقات بين المتوسطات المرتبطة ، تبين عدم استقلالية تقييم المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية. وكذا الاعتماد على عوامل خطر مشتركة لتقييم كلا النوعين من المخاطر معاً ، مما حدا بالباحث الى رفض فرضية البحث القائل (لا توجد علاقة بين تقييمات المحاسبين القانونيين لكل من المخاطر الحتمية والمخاطر الرقابية)). وبذلك يمكن استخلاص بعض النتائج التي تمخض عنها البحث على النحو الاتي:

١.عدم التزام المحاسبين القانونيين في العراق بأحكام نموذج خطر التدقيق بصورة استقلال تقييمهم للمخاطر الحتمية عن تقييمهم للمخاطر الرقابية ، وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Waller 1993) في حين تتفق و النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Beritze.al 1987) ودراسة (Spires and Yardley 1993) .

٢. اتجاه المحاسبين القانونيين في العراق في تقييمهم للمخاطر الحتمية والرقابية الى الأعتماد على مدخل التحليل الاجمالي للخطر Holistic Risk Assessments وذلك على النقيض مما اشارت اليه دراسة (Spires and Yardley 1993) ودراسة (Bedard and Graham 2000) وهو ما يعني الاعتماد على مجموعة مشتركة من عوامل الخطر لتقييم كلا النوعين من المخاطر.

٣في حين هناك تماثل نسبي الى حدٍ ما في تقييمات المحاسبين القانونيين في العراق للمخاطر الحتمية نجد تحيزاً لنسبة المخاطر الرقابية المرتفعة ، وهو ما يتفق ونتائج دراسة (Waller 1993) حول الميل الطبيعي للمحاسبين القانونيين نحو تقييم المخاطر الرقابية عند حدها الأقصى بهدف تأمين أحكامهم الصادرة بشأن مأمونية أو عدم مأمونية نظم الرقابة الداخلية للمنشآت الخاضعة للتدقيق.

٤. تحور عوامل الخطر المرتبطة بخ صائص عملية التدقيق على اهتمام خاص من المحاسبين القانونيين في العراق بدليل احتلالها المرتبة الأولـــى علـــى عوامـــل الخطر كافة ذات التأثير المرتفع على المخاطر الرقابية بنـــسبة ١٠٠% وعلـــى المخاطر الحتمية بنسبة ٨٦%.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. فؤادأبو حطب وأمال صادق ، منهج البحث وطرق التحليل الأحـــصائي فـــي العلـــوم النفـــسية والتربوية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٩١.
٢. صادق حامد مصطفىالإطار الفكري لقياس ورقابة خطر المراجعة في الممارســـ ة العمليـــة، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارةجامعة عين الشمس ، الـــسنة الأولـــى –العـــدد الاولـــى ، ١٩٩٧.
٣. محمد رشاد محمد يوسف مهنا، دراسة تحليلية لنموذج خطر المراجعة الوارد في نشرة معايير المراجعة رقم ٤٧ الصادر ١٩٨٣ – مجلة آفاق جديدة –كلية التجار ة –جامعـــة المنوفيـــ ة – السنة الرابعة – العدد الرابع (يوليو)، ١٩٩٢.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. AICPA , Statement On Auditing Standards No.82 Cons Duration Of Fraud In Financial Statement Audit (New York. AICPA February 1976).
2. AICPA Statement On Auditing Standards No. 47 ((Audit Risk And Materiality In Conducting, An Audit, (New York. AICPA 1983).
3. AICPA Statement On Auditing Standards No.39 ((Audit Sampling)),(New York. AICPA 1981).
4. Bedard and Graham 2000 ((The Effects Of Decision And Orientation On Risk Factor Identification And Audit Test Planning Auditing ; A Journal Of Practice and Theory .Vol 21 September .
5. Bedard and Graham 1994 [Auditors Knowledge Organization Observations From Audit Practice And Their Lmplie Certifiedation Auditing] A Journal Of Practice and Theory .Vol 13 (Spring).
6. Beritz.D.E.B.G. Gaber And W.M. Lemon 1987. An EXP – Ermental Study Of Review Of Preliminary Audit Stratege By External Auditors. The Candian Academic Accounting Association Toronto .
7. Canadian Institute Of Chartered Accountant 1980 ,Extent Of Audit Testing (Toronto;Cica).
8. Clark.Charles T .1974. (Statistical Analysis For Administrative Decisions) South – Western Publishing Co. Ohio.
9. Cushing . Barry E. And James K. Loeb beck 1983 (Anatys Pproaches To Audit Risk A Survey And Analysis Auditing) A Journal Of Practice and Theory.
10. Houston.R.M. Peters And J.Pratt 1999 ((The Audit Risk Model Business Risk And Audit Planning Decision))The Accounting Review.Vol 74 –July.
11. Jonstone.K.2000 (Client Acceptance Decision Simultaneous Ettects Of Client Business Risk Auditing Business Risk And Adaptation Auditing) A Journal Of Practice and Theory .Vol 19 Spring.

12. Kinney.W.R.Jr. 1989. (A Chieved Audit Risk And The Audit Outcome Space Auditing) A Journal Of Practice and Theory .Vol 8 (Surpisment) .
13. Kreuzledtand and Wallace." The auditing Risks Masuerment Do they relate to Errors?" Auditing: A Journal of practice and theory. Vol.9 (supplement) .
14. Spires, Eric E.And James A. Yardley 1993((An Empirical Investigation Of The Relalionship Between Auditors Risk Assessment And Detected Misstatements. In Financial Statements)) Paper Presented Of The Accountany Forum .University Of Hlinois October.
15. Waller William S.1993. ((Audit Assessment Of Inherent And Control Risk In Field Sitting)) The Accounting Review Vol 68 (October).